



تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

The impact of regional factors on the Israeli-Palestinian settlement

عبد الجباررجا محمود خليلية*

اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة

malikodeh14@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025/08/28 تاريخ قبول المقال: 2026/03/16 تاريخ نشر المقال: 2026/03/31

المخلص:

هذا البحث هو الأول من نوعه الذي يتناول التأثير المعقد للعوامل الإقليمية على التسوية الفلسطينية الإسرائيلية خلال الفترة 2002-2010، كموضوع مستقل للبحث. في ظل تطورات الوضع في الشرق الأوسط، يتم تحليل تأثير اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، بما في ذلك "الترويك" العربية المكونة من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، بالإضافة إلى تركيا وإيران. تميزت هذه الفترة بنشاط مكثف من قبل المشاركين في "رباعية الشرق الأوسط" في تنفيذ خارطة الطريق لحل الصراع. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق هو الدور الذي تلعبه الدول الإقليمية وأنشطتها في الشأن الفلسطيني.

يقوم البحث بتقييم تأثير هذه القوى الإقليمية على جهود السلام التي يبذلها اللاعبون العالميون، مع دراسة كيفية تنفيذ مصالحهم الوطنية وتعزيز المبادرات المحلية في إطار الصراع على القيادة في الشرق الأوسط. ويشير الباحث إلى الطبيعة التكاملية لجهود اللجنة الرباعية والترويك العربية، ويحدد الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى تصعيد وتطرف السياسة الفلسطينية من قبل تركيا وإيران.

* المؤلف المرسل

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

من خلال التحليل، تم تحديد دور الدول العربية وتركيا وإيران في حل الصراع، كما تم التعرف على قنوات التأثير المتعارضة التي تمارسها الدول العربية وغير العربية. وقد أظهرت النتائج أنه من المستحيل التوصل إلى تسوية دون مراعاة المصالح المتباينة. ويخلص البحث إلى أن النفوذ المتزايد للاعبين غير العرب في الصراع أصبح ظاهرة إقليمية تعكس الجمود في عملية السلام التي نشأت قبيل الربيع العربي. الكلمات المفتاحية: النزاع الفلسطيني الإسرائيلي؛ العامل الإقليمي العربي "الترويكا"؛ مبادرة السلام العربية؛ المملكة العربية السعودية؛ تركيا؛ إيران. المخلص بالإنجليزية:

This research is the first of its kind to address the complex impact of regional factors on the Palestinian-Israeli settlement during the period 2002-2010, as an independent topic of research. In light of the developments in the situation in the Middle East, the influence of the main regional players is analyzed, including the Arab "Troika" consisting of Saudi Arabia, Egypt and Jordan, in addition to Turkey and Iran.

This period was characterized by intense activity by the participants in the "Middle East Quartet" in implementing the roadmap for resolving the conflict. Noteworthy in this context is the role played by regional countries and their activities in the Palestinian issue.

The research evaluates the influence of these regional powers on the peace efforts of global players, while studying how they implement their national interests and promote local initiatives within the framework of the struggle for leadership in the Middle East. The researcher points to the complementary nature of the efforts of the Quartet and the Arab Troika, and identifies the internal and external reasons that led to the escalation and extremism of Palestinian policy by Turkey and Iran.

Through the analysis, the role of the Arab countries, Turkey and Iran in resolving the conflict was determined, and the conflicting channels of influence exercised by Arab and non-Arab countries were identified. The results showed that it is impossible to reach a settlement without taking into account the divergent interests.

The research concludes that the increasing influence of non-Arab players in the conflict has become a regional phenomenon that reflects the stagnation in the peace process that emerged before the Arab Spring.

Keywords: Palestinian-Israeli conflict; Arab regional factor "Troika"; Arab Peace Initiative; Saudi Arabia; Turkey; Iran.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العامل الإقليمي على التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، والذي يعتبر نتاجاً لسياسات الدول الرئيسية في الشرق الأوسط وتطور الأوضاع في المنطقة.

1. تحديد اللاعبين الإقليميين الرئيسيين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خلال الفترة 2010-2002.

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

2. تحليل تأثير القوى الإقليمية على جهود السلام العالمية في الشرق الأوسط.
3. التعرف على دور العوامل الداخلية والخارجية في تصعيد السياسة الفلسطينية من قبل تركيا وإيران.
4. فهم العلاقة بين المصالح الإقليمية والوطنية في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
5. تحليل تأثير اللاعبين غير العرب في الصراع.
6. فهم مفهوم تضارب المصالح في سياق تسويات السلام.
7. فهم الآثار الإقليمية للربيع العربي على عملية السلام.

المقدمة:

يُعتبر الصراع العربي الإسرائيلي محوراً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمثل نظاماً فرعياً إقليمياً ضمن العلاقات الدولية. ومن الطبيعي أن تظل القضية الفلسطينية، التي تُعد جوهر هذا الصراع وتؤثر على الوضع الإقليمي، محط اهتمام كبير من قبل اللاعبين الإقليميين. كما تأثرت آفاق التسوية بين الفلسطينيين الإسرائيليين بأحداث أخرى في المنطقة، مما أثر على مصالح الأطراف المعنية في هذه العملية. ومع ذلك، فإن العلاقة بين الديناميكيات الإقليمية والتسوية الفلسطينية الإسرائيلية لم تُدرس بشكل كافٍ في الأدبيات العلمية. بشكل عام، تم تحليل ردود الفعل وتأثير تصرفات أطراف النزاع والأحداث ذات الصلة على الأجندة الفلسطينية، بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بتغير ميزان القوى العالمية والإقليمية في الشرق الأوسط.

منهجية البحث:

يتناول البحث موضوع التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، مع التركيز على سياسات الدول الرئيسية في الشرق الأوسط تجاه هذا الصراع، إذ يتطلب العمل تحليل تأثير الدول المختلفة على النزاع، وتحديد اتجاهات هذا التأثير ومعايير تقييمه، واستخدام أساليب مثل التحليل والمقارنة والتعميم والتوليف. تم دراسة تأثير اللاعبين الإقليميين الرئيسيين على التسوية الفلسطينية الإسرائيلية من خلال اختيار مناطق معينة كمعايير لتقييم هذا التأثير، وذلك باستخدام منهج دراسة الحالة. وقد تم التركيز على جانب إقليمي واحد فقط من التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، وليس عملية السلام بشكل عام واعتماد طريقة تحليل المحتوى. تم تحديد عام 2002م كحد أدنى للفترة قيد الدراسة، وذلك بسبب مجموعة من الأحداث التي أوجدت الظروف الملائمة لزيادة نشاط الفاعلين الإقليميين في القضية الفلسطينية الإسرائيلية. تأثير العوامل الإقليمية على التسوية الفلسطينية الإسرائيلية:

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

تحليل سياسات الدول الرئيسية في الشرق الأوسط منذ عام 2002

قدم ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز اقتراحات لحل الصراع العربي الإسرائيلي، والتي تم اعتمادها كمبادرة سلام عربية خلال قمة جامعة الدول العربية في بيروت، لتضع رؤية شاملة للتسوية السلمية على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967م وإقامة دولة فلسطينية (الصمادي، 2008، 377). وفي تركيا، تولى حزب العدالة والتنمية السلطة لأول مرة، حيث ساهمت تطلعاته العثمانية الجديدة في تعزيز دور المنطقة في السياسة الخارجية للبلاد التي تهدف إلى إعادة تعزيز نفوذ تركيا الإقليمي (عبد المجيد، 2024، 181). كما ظهرت معلومات حول استئناف البرنامج النووي الإيراني، مما أدى إلى زيادة التوترات حول هذا الموضوع، وأثر بشكل ملحوظ على الصراع العربي الإسرائيلي من خلال تعزيز موقف إيران وطموحاتها للهيمنة في منطقة الشرق الأوسط (صحيفة المشهد، 2012).

يرى الباحث أن هذه الأحداث تشير إلى تحولات كبيرة في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أعادت تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة، كما أدت إلى تغيير أولويات العديد من الدول العربية من دعم القضية الفلسطينية إلى مواجهة النفوذ الإيراني والتركي، مما أضاف بعداً جديداً للنزاع وأضعف الحلول التقليدية.

في إطار التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تركيزاً كبيراً على خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين، والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، حيث اعتُبرت هذه الخطة الأكثر منهجية لحل الصراع. وبالتالي، كان للاعبين الدوليين، وخاصة الولايات المتحدة، دور رئيسي في عملية السلام (جبارين، 2012، 301). ومن الجدير بالذكر أن هذه الوثيقة لم تحظ بموافقة أطراف النزاع فحسب، بل أيضاً بموافقة الدول العربية الرئيسية وتركيا.

وفي هذا السياق، يُقترح النظر إلى تأثير العامل الإقليمي على التسوية الفلسطينية الإسرائيلية كأثر للدول الرئيسية في الشرق الأوسط. يتعلق الأمر بالوسطاء الدوليين، بما في ذلك دور دول المنطقة في تطوير وتنفيذ مبادراتهم، وتأثيرها على أطراف النزاع، بما في ذلك المبادرات التي تم تطويرها والترويج لها من قبل اللاعبين الإقليميين أنفسهم.

تتجلى أهمية الدول العربية في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، حيث إن قضية القدس تهم جميع الدول الإسلامية، بينما تؤثر القضايا المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مثل الأمن ومشكلة اللاجئين، بشكل رئيسي على مصالح الدول العربية. وبالتالي، فإن موقف الدول العربية يحظى باهتمام كبير من قبل أطراف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والوسطاء الدوليين.

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

وعلى مدى فترة طويلة، كانت الاستراتيجيات المشتركة للعالم العربي تجاه الصراع مع إسرائيل تحدد من خلال "الترويك" المكونة من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا، ولكن تراجع دورها مع تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة واختلاف الأولويات الوطنية.

كان الدور القيادي للولايات المتحدة في اللجنة الرباعية يعني أن حلفاء واشنطن الاستراتيجيين هم الوحيدون القادرون على التأثير على الوسطاء الدوليين والمشاركة في عملية السلام التي يقودونها. ولكي يبقى هؤلاء الحلفاء ذا صلة، كان يتعين عليهم امتلاك الموارد اللازمة لتحديد موقف عربي شامل أو القدرة على الدخول في حوار مع إسرائيل (زهران، 2009، 159-161).

وفي هذا الصدد، كان من المتوقع أن تخرج سوريا، التي لم تكن أبداً من الدول العربية المعتدلة من الترويك. أثار السوريون استياء واشنطن بتعاونهم الوثيق مع إيران (عبد الفتاح، 2011، 64-65)، ولاحقاً بمحاولاتهم دعم بعض القوى المناهضة لأميركا في العراق (ياسين، 2010، 85)، فتم استبدال سوريا بالأردن، الذي كان له دور طويل الأمد في تطوير الضفة الغربية واحتفظ بوصاية الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس. أما "الترويك" الجديدة (المملكة العربية السعودية ومصر والأردن)، والتي بدأت تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل التوجهات العربية لعملية السلام، فقد تشكلت فعلياً بحلول عام 2002.

وقد تم تسهيل هذا الأمر بشكل كبير بفضل قرار المملكة العربية السعودية بتعزيز مشاركتها، وهو ما يتوافق مع الأهمية المتزايدة للمملكة بالنسبة للولايات المتحدة، كما أشارت المملكة إذا حصل شيء على موافقة ولي العهد، فإنه بالتأكيد سيحقق النجاح مع المصريين والأردنيين الذين لديهم بالفعل علاقات دبلوماسية مع الإسرائيليين.

تفاعل "الترويك العربية" مع الولايات المتحدة، حيث واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مسألة وضع خطة تسوية مرحلية تتضمن معايير واضحة، مع إنشاء دولة فلسطينية كهدف نهائي. وخلال الاتصالات مع ممثلي واشنطن، تم استخدام الفكرة الأمريكية بشكل فعال، مع التركيز على تنفيذ الإصلاحات السياسية الفلسطينية، وأخذ المخاوف الأمنية الإسرائيلية بعين الاعتبار، خاصة بالتفجيرات الانتحارية. وقد تم إبلاغ الأميركيين بأن حل هذه القضايا لن يكون ممكناً إلا بالتزامن مع تقديم رؤية واضحة للفلسطينيين حول تطورات الأحداث المستقبلية، مما يمنحهم الأمل في تسوية سياسية.

ونتيجة لذلك، استطاع العرب تسهيل تطوير ونشر خطاب جورج دبليو بوش. فقد عرض رؤيته للاستيطان في خطابه الشهير بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 2002، بالإضافة إلى قراره بوضع خارطة الطريق (الغول، 2011، 182).

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

وفي يوليو 2002، خلال اجتماع مع الرئيس جورج دبليو بوش، اقترح وزير الخارجية الأردني مروان المعشر، بمشاركة نظرائه من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، أن يتولى الرئيس الأمريكي وضع خطة لتنفيذ ما ورد في خطابه في 24 حزيران/يونيو 2002، وشملت المقترح تحديد مواعيد زمنية ملزمة للأطراف المعنية للوفاء بتعهداتها (Emerson, 2003, 50).

كما أن مصطلح خارطة الطريق الذي يتعلق بخطة التسوية المرحلية، والذي يتضمن معايير واضحة لتنفيذ كل مرحلة، كان أول من أطلقه الأردنيون.

ومن الأمثلة الدالة على جهود الدول العربية لإعادة عملية السلام إلى الإطار الذي حددته خارطة الطريق، كانت محاولة عمان التقليل من أهمية النقاط المذكورة في الرسائل المتبادلة بين جورج دبليو بوش وأرييل شارون بتاريخ 14 أبريل 2004 (سالم، د. ت، 10).

وافق الرئيس الأميركي فعلياً على التفاهم الإسرائيلي الذي يقترب من تسوية قضايا اللاجئين والحدود والمستوطنات. وبعد شهر، نجح العاهل الأردني في الحصول على ضمانات من جورج دبليو بوش تؤكد أن الولايات المتحدة لن تتبنى موقفاً مسبقاً تجاه نتائج مفاوضات الوضع النهائي (الزهرة، 2009، 88-89). وإدراكاً لأهمية القدس في تحقيق الأهداف المشتركة مع العرب، أخذت الولايات المتحدة في الاعتبار مخاوف الدول العربية بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واتخذت خطوات محددة لحشد الدعم في هذا الإطار.

تضمنت هذه الخطوات الحملة التي أطلقت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 لمكافحة الإرهاب، ودعم الحكومات الشيعية في العراق بعد سقوط صدام حسين، وتعزيز وحدة العراقيين، إلى جانب التصدي لإيران وطموحاتها النووية (عمار، 2016، 7). كما شمل ذلك تأثير الدول العربية على أطراف النزاع من خلال مبادرة السلام العربية. أما فيما يتعلق بدور الترويكما العربية في التعامل مع إسرائيل، فقد تمحور بشكل أساسي حول إمكانية إنشاء قناة اتصال مزدوجة لنقل مواقف الأطراف المتصارعة عبر مصر والأردن.

نجحت الدول العربية الرئيسية في المنطقة في التأثير على الموقف الفلسطيني في الصراع من خلال المشاورات المستمرة، إلى جانب دعم مواقف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في تواصلها مع الولايات المتحدة وإسرائيل. كما شكّل التنسيق مع الجامعة العربية في عملية السلام عاملاً داعماً للموقف الفلسطيني في المفاوضات. ومن بين أدوات التأثير الأساسية، كان الدعم المالي عاملاً حيوياً.

من أبرز نتائج الجهود العربية في حل النزاع تبني مبادرة السلام العربية، التي أقرت خلال قمة جامعة الدول العربية في بيروت في 28 آذار/مارس 2002. تميزت هذه المبادرة بكونها أول طرح عربي يأخذ في الاعتبار المصالح الإسرائيلية، حيث قدمت مقترحاً شاملاً لإنهاء الصراع (الصمادي، 2008، 247). تضمنت

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

المبادرة ضمانات أمنية لإسرائيل، إلى جانب تعهد الدول العربية بإبرام اتفاق سلام شامل وإقامة علاقات طبيعية معها، وذلك عقب انسحابها من الأراضي المحتلة إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967. كما شددت المبادرة على ضرورة إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، دون السماح بربطها بقضايا أخرى وفق الرؤية الإسرائيلية (الصمادي، 2008، 374).

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 194

من الناحية التاريخية، تم إطلاق مبادرة AMI واعتمادها قبل انتهاء فترة ولاية جورج دبليو بوش، وكانت تهدف إلى وضع رؤية لحل للتسوية الفلسطينية. وقد أصبح الصراع الإسرائيلي أساساً لتطوير خارطة الطريق (ملندي، 2009، 391).

وفي هذا الصدد، خلال المرحلة الأولى من الترويج للمبادرة، كانت الجهود الرئيسية للدول العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية، موجهة نحو الحصول على موافقة الولايات المتحدة على الوثيقة، حيث كانت هذه الموافقة لكي تأخذ إسرائيل مبادرة AMI على محمل الجد.

صوّت الفلسطينيون لصالح المبادرة خلال القمة، إلا أن موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية لم تكن كافية لتحقيق الاعتراف الكامل بالوثيقة من جميع الفصائل. فقد ظهرت معارضة شديدة من الجماعات الفلسطينية الأخرى (دغيش، 2019، 52). كما تزامن الهجوم الكبير على فندق باراك في נתانيا مع قمة بيروت (الهزاني، 2014)، مما جعل يوم 27 مارس 2002 يحمل خلفية مؤسفة للغاية لتلك الجهود.

إسرائيل:

جرى توجيه الجهود نحو إدماج مبادرة السلام العربية ضمن إطار خريطة الطريق، حيث أشير في مقدمة الخطة كواحدة من الوثائق والاتفاقيات التي تشكل أساساً للتوصل إلى تسوية فلسطينية إسرائيلية تتماشى المبادرة مع الأهداف النهائية للمرحلة الثالثة من خارطة الطريق، والتي تركز على ضرورة إنهاء الصراع من خلال تحقيق سلام شامل بين الدول العربية وإسرائيل (غنام، 2013، 169). ومع ذلك، اشترطت إسرائيل حذف الإشارة إلى المبادرة السعودية ومبادرة بيروت كجزء من تحفظاتها لاعتماد خارطة الطريق.

تمت الاستعدادات لإعادة تفعيل مبادرة السلام العربية في سياق ظروف مختلفة تمامًا. فقد انسحبت إسرائيل من قطاع غزة، وتولت حماس زمام الأمور بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتشكيل الحكومة (زهران، 2007، 77). في الوقت ذاته، دفعت نتائج حرب لبنان الثانية، التي أشعلها حزب الله، إسرائيل إلى إعادة تقييم علاقاتها مع دول الخليج السنية. وأصبحت الدول العربية المعتدلة أكثر حرصاً على تحقيق تسوية

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

فلسطينية، في ظل التحالف الضمني معها لمواجهة تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة. كما أطلق الأميركيون مساراً جديداً للتفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين (تقرير، 2006، 13).

تصاعدت الاشتباكات المسلحة بين مقاتلي فتح وحماس لتصبح مشهداً مألوفاً. وفي ظل هذه الأوضاع، تهيأت الظروف لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، بناءً على الاتفاقات الموقعة في مكة في شباط/فبراير 2007. ومع ذلك، لم يكن موقف الحكومة الجديدة من عملية السلام متماشياً مع شروط اللجنة الرباعية المفروضة على حماس، والتي تشمل نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، والالتزام بجميع الاتفاقات السابقة، بما فيها خارطة الطريق (زهرا، 2007، 189). ورغم ذلك، شكلت هذه الخطوة بلا شك تقدماً ملموساً في هذا المسار.

أعيد طرح مبادرة السلام العربية خلال قمة الجامعة العربية التي انعقدت في الرياض في 28 آذار/مارس 2007. وفي ظل المستجدات حظيت المبادرة بتفاعل أكثر إيجابية من قبل إسرائيل مقارنة بقرار تبنيها في قمة بيروت السابقة. كما برزت إمكانية قيام الدول العربية بدور فاعل في دعم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (المخادمي، 2008، 217).

في إسرائيل، لم تقتصر مناقشة مبادرة السلام العربية على النخبة السياسية، بل حظيت بدعم من بعض فئات المجتمع، مما جعلها تؤثر في تشكيل مواقف السكان تجاه النزاع. ومع تطورات المشهد الإقليمي، استمرت هذه المناقشات في عام 2011م.

المبادرة العربية للسلام

قبل إعادة طرح مبادرة السلام العربية، كان نحو ثلثي السكان اليهود في إسرائيل قد سمعوا بها مسبقاً. ووفقاً للخطة، رأى 46% من اليهود أن المبادرة قد تحمل خطوة ممكنة نحو تحقيق السلام (المركز الفلسطيني، 2018).

أساس مفاوضات السلام الشامل

شكلت المبادرة العربية للسلام أساساً للمفاوضات بشأن السلام الشامل. قام وزيراً خارجية مصر والأردن بزيارة إسرائيل لشرح المبادرة، لكن حكومة أولمرت لم تقدم رداً شاملاً عليها. وحتى بعد تحليل نتائج الربيع العربي، لم تحظ المبادرة باهتمام بنيامين نتنياهو خلال فترة رئاسته للحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين. في هذا السياق، تضمنت قرارات القمم العربية في الدوحة عام 2009م مذكرات إنذار بشأن المبادرة، التي انتشرت في عام 2010م، مشيرة إلى إمكانية انسحابها. وقد حذرت تلك المذكرات من أن المبادرة المطروحة اليوم لن تظل مطروحة لفترة طويلة (المعرفة، 2007).

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية (2010-2002)

كانت الدول العربية المعتدلة تدعم بشكل مستمر جهود حفظ السلام التي تقودها الولايات المتحدة. ومع ذلك، أدى انهيار المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أيلول/سبتمبر 2010، والتي كانت قد بدأت للتو، أدى إلى تراجع نشاط الترويكا العربية (رايتر، 2014، 176).

فيما يتعلق بدور الدول غير العربية في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، فقد أسفر الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 إلى الإطاحة بصادم حسين، مما أدى إلى إبعاد السُّنة عن السلطة في العراق. ونتيجة لذلك، تحولت العراق من قوة سنية متوازنة مع إيران إلى حليف شيعي لها (ويكيبيديا، 2017).

وفي الأدبيات العلمية التركية، يعتبر التحول في المشهد السياسي الإقليمي بعد الحرب في العراق من العوامل التي دفعت أنقرة إلى أن تكون أكثر نشاطاً في جهود التسوية (صالح، 2021، 62). إن استمرار بروز القضية الفلسطينية على الساحة الإقليمية يعزز من أهمية القدرة على التأثير في الصراع، مما يعد عنصراً مهماً في سعي تركيا لتصبح قوة إقليمية رائدة (دلباز، 2014، 13). وقد تم التأكيد على ضرورة أن تتولى تركيا مهمة مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في هذا السياق.

تجسدت هذه الفرضية في محاولات استبدال الأنظمة العربية المعتدلة كوسطاء إقليميين رئيسيين، مع صعود إيران كمنافس قوي على دور الشارع العربي. وباعتبارها شريكاً استراتيجياً لإسرائيل في بداية الفترة قيد الدراسة، كانت تركيا، كدولة مسلمة، تمتلك المقومات اللازمة لتصبح وسيطاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومع تعزيز السياسة التركية في الشرق الأوسط بعد تشكيل أول حكومة لحزب العدالة والتنمية في نوفمبر 2002، أصبح استغلال هذه الفرصة جزءاً من أجندتها (الغول، 2011، 65). في الوقت نفسه، بدأ يظهر اتجاه لدمج مقترحات الوساطة مع انتقادات شديدة لإسرائيل، خاصة بعد تصاعد حدة الصراع واندلاع العمليات العسكرية الإسرائيلية. وقد دفع رفض رئيس الوزراء أربيل شارون لاستخدام الوساطة التركية في خطة فك الارتباط مع غزة إلى سعي تركيا إلى البحث عن دور جديد يركز على تعزيز التنمية الاقتصادية في القطاع (Aras, 2009، 11).

لم يتم تنفيذ المشاريع المقترحة عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. ومع ذلك، رأت أنقرة في هذا الحدث فرصة لبلورة توجه جديد نحو الانخراط في مسار التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، حيث سارعت تركيا إلى إعلان استعدادها للعب دور الوسيط بين إسرائيل وحماس (توتشي، 2010، 102).

وفي هذا السياق، بدأ استقبال وفد حماس في أنقرة في شباط/فبراير 2006، برئاسة رئيس المكتب السياسي خالد مشعل، خطوة منطقية. فقد كانت تركيا من أوائل الدول التي بادرت إلى الانخراط في دعم الحركة، حيث واصل مشعل زيارته من أنقرة إلى طهران (الشرطي، 2011، 38). ويكمن مفتاح التسوية الفلسطينية

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية (2010-2002)

الإسرائيلية في أيدي الجهات التي تملك من النفوذ ما يؤهلها لإقناع حماس بقبول أو رفض مبادئ اللجنة الرباعية.

ونتيجة لذلك، برزت تركيا كدولة محورية في الحوار بشأن قضايا الاستيطان، حيث كثفت اتصالاتها مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى جانب الأطراف الفلسطينية المتنازعة. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا ومصر، إلى جانب تركيا، كانت الدول الوحيدة التي تمتعت بهذه المكانة في ذلك الوقت. إلا أن هذا الدور لم يدم طويلاً.

وقد تعززت مكانة تركيا من خلال الخطاب الحاد المناهض لإسرائيل خلال عملية الرصاص المصبوب في غزة بين ديسمبر 2008 ويناير 2009 (تقرير منظمة العفو الدولية، 2011، 188)، والمواجهة الشهيرة بين أردوغان وبيريز في منتدى دافوس (عبد الفتاح، 2010، 135)، إضافة إلى حادثة سفينة مرمرة في مايو 2010 (الشرطي، 2011، 47-48). كما شهدت العلاقات مع حماس تطوراً ملحوظاً بحلول نهاية الفترة المعنية. ومع ذلك، ظلت هذه العوامل تشكل الأصول الوحيدة التي امتلكتها أنقرة كوسيط محتمل في عملية السلام.

تشير الدراسات إلى أن الاستجابة السريعة للأحداث المتعلقة بغزة لم تكن سوى جزء من تحول أوسع في السياسة التركية نحو مزيد من الحدة في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو تحول انسجم مع طموح أنقرة في تعزيز موقعها القيادي على مستوى المنطقة. وبحلول عام 2009، توافرت ظروف داخلية وخارجية مواتية لتحقيق هذا الطموح. وليس من المصادفة أن يوصف السيد أولغول الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 بأنها السنوات الذهبية للسياسة الخارجية التركية، حيث واجهت السياسة التركية خلالها قيوداً محدودة على المستويين المحلي والدولي. داخلياً، نجح حزب العدالة والتنمية في تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية على القرار السياسي، فيما أدى الجمود في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى تراجع الاهتمام الشعبي بالشأن الأوروبي (Ulgul, 2017, 58-59). أما على الصعيد الاقتصادي، فقد فرض النمو المتسارع للاقتصاد التركي ضرورة التوسع في الاستثمارات الإقليمية (Altunisik, 2010, 380).

سعت إدارة باراك أوباما إلى توظيف العلاقات مع تركيا ضمن استراتيجيتها الرامية إلى تحسين صورة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ظل حاجتها إلى دعم إقليمي فاعل. إلا أن التدخلات الأمريكية، لا سيما تلك التي وقعت خلال عهد الرئيس جورج بوش الابن، أفضت إلى نتائج سلبية على مستويات متعددة؛ إذ أدت إلى تدهور حاد في صورة الولايات المتحدة في الشرق الأدنى والأوسط، كما ألفت بظلالها السلبية على سياسات ما يعرف بالترويكا العربية، وهي مجموعة من الدول التي كانت واشنطن تعتمد عليها تقليدياً لتأمين الدعم السياسي والاستراتيجي في المنطقة (حامد، 2009، 34).

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

في خضم هذه التحولات فقدت خارطة الطريق قيمتها العملية كخطة تسوية قابلة للتنفيذ، خاصة مع تنامي نفوذ ما يعرف بمحور المقاومة، الذي يضم إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، وقد أضاف وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط دولة قطر إلى هذا المحور. وفي ظل هذا المشهد الإقليمي المتغير، أضحي من الضروري أن تقتزن أي قيادة فعالة بموقف واضح وصريح من السياسات الإسرائيلية، بما يضفي على هذه القيادة قدراً من المصداقية والفعالية في نظر الشعوب والقوى الفاعلة في المنطقة.

بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008، المعروف بعملية الرصاص المصبوب، تحول مسار الوساطة الإقليمية والدولية نحو التركيز على إدارة الصراع بين حركة حماس وإسرائيل، لا سيما فيما يتعلق بترتيبات وقف إطلاق النار وضبط التوترات الأمنية. وقد شهد شهر كانون الثاني/يناير 2009 انطلاق عدد من المبادرات السياسية من قبل عدة أطراف إقليمية ودولية، من بينها مصر، فرنسا، تركيا وإيران، في توقيت متزامن تقريباً، مما عكس تنافساً واضحاً على التأثير في مسار الأحداث (مركز الميزان، 2008، 23).

وفي هذا السياق، برز الدور المصري بصفته الأكثر فعالية وتأثيراً، إذ تمكنت القاهرة من فرض نفسها كوسيط رئيسي، مستفيدة من خبرتها وموقعها الجغرافي، لا سيما في مجال مكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة. وعلى الرغم من المحاولات التركية لطمأنة الجانب المصري بأنها لا تسعى إلى تقويض جهوده بل إلى دعمها، فإن تلك المحاولات لم تثمر عن تغيير في موقع مصر التفاوضي، التي احتفظت بموقعها المحوري في التعامل مع حركة حماس.

في المقابل، اتخذت إيران موقفاً مغايراً، إذ اكتفت بتقديم ما عُرف بالنقاط الأربع عشرة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أصبحت تعرف لاحقاً بمنظمة التعاون الإسلامي، كما شاركت في مناقشات الأزمة خلال قمة الدوحة المنعقدة في 16 كانون الثاني/يناير 2009م، دون أن تضطلع بدور تفاوضي مباشر على الأرض (شكيل، 2011، 60).

من أبرز المهام التي سعت بعض السياسات الإقليمية لتحقيقها خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إعادة تشكيل الصورة النمطية لإيران في الوعي الجمعي العربي، وإزاحتها من موقع الرمزية الثورية الذي اكتسبته في مراحل سابقة. وقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام أجري عام 2010 نجاحاً ملحوظاً في هذا الاتجاه؛ إذ تصدر رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان، قائمة الزعماء الأكثر شعبية في العالم العربي بنسبة 20% من الأصوات، بعدما كانت نسبته 0% في استطلاع عام 2008. وقد تفوق بذلك على الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، الذي تراجع شعبيته من 17% في 2008 إلى 12% في 2010، كما

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

تراجع زعيم حزب الله، حسن نصر الله، من المركز الأول في 2008 إلى المرتبة الرابعة في الترتيب العام (University of Maryland, 2012, 38).

عززت تركيا من شعبيتها في الأوساط العربية من خلال تصعيد انتقاداتها للادعة لإسرائيل، لا سيما عقب عملية الرصاص المصبوب وحادثة سفينة مافي مرمرة (TRIBUNE, 2013)، حيث اعتبرت هذه المواقف تحدياً مباشراً للأنظمة العربية التقليدية. ويظهر التنافس المتزايد بين تركيا وإيران على كسب تأييد الشارع العربي اعترافاً ضمنياً بأهمية الرأي العام العربي، ودوره المحتمل في التأثير على مسارات التسوية السياسية، فضلاً عن إسهامه في تقليص حالة الخوف السياسي السائدة في بعض العواصم العربية (الخفاجي، 2015، 63).

وفي السياق ذاته، أصبحت الإدانة العلنية لإسرائيل أداة معترف بها للتعبير عن الغضب الشعبي في العالم العربي، حيث برزت شخصيات متطرفة كرموز تعبيرية لهذا السخط. وقد اضطرت العديد من الأنظمة العربية إلى تعديل خطابها السياسي بما يتلاءم مع تطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تقادياً لتحول الاحتجاجات الشعبية إلى تهديد داخلي.

أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس إلى تحفظ بعض القادة العرب إزاء موقف اللجنة الرباعية وسلوكها تجاه حركة حماس، مؤكدة أن هذا التوجس برز بوضوح خلال الحرب اللبنانية، حين عبّر وزراء خارجية دول الخليج ومصر والأردن عن رغبتهم في تعزيز قنوات التفاوض المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين (أبو زيد، 2019، 21).

أما من ناحية إيران، فإن سياستها تجاه القضية الفلسطينية تستند إلى مبدأ أساسي يتمثل في عدم الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل، وهو ما يجعل أي اتفاقات محتملة بين أطراف الصراع بمثابة تهديد مباشر لمواقف طهران الإقليمية. ويعد الموقف من إسرائيل ركيزة أيديولوجية مركزية للنظام الإيراني، تسهم في رسوم توجهاته المستقبلية إزاء مجمل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي (شبيب، 2006، 15).

وفي هذا السياق، شكّل الخطاب المتشدد المناهض لإسرائيل، الذي تبناه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عقب انتخابه عام 2005، علامة فارقة في إعادة تأكيد الطابع الأيديولوجي للثورة الإسلامية الإيرانية، وذلك بعد مرحلة من الانفتاح النسبي والإصلاحات الاقتصادية. وقد تمثلت هذه العودة إلى خطاب الثورة في تصعيد ملحوظ على الساحة الدولية، بهدف ترسيخ مكانة إيران كقوة إقليمية وصاحبة نفوذ في العالم الإسلامي.

وقد استغلت إيران التوترات الفلسطينية الإسرائيلية لتوسيع مجال نفوذها، عبر تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري لحركة حماس (الحروب، 2006، 15)، وتعزيز تحالفها الاستراتيجي مع حزب الله في لبنان والنظام السوري، ما جعلها فاعلاً أساسياً في محاور الصراع العربي الإسرائيلي (أبو عبلة، 2018، 41). وقد

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

مثلت حرب تموز عام 2006 في لبنان، والتي روج لها على نطاق واسع في الأوساط العربية باعتبارها انتصاراً لحزب الله، إلى جانب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، مؤشرين بارزين على تنامي الحضور الإيراني في الساحة الإقليمية.

ومع هذه التطورات، بدأت قضايا التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية تتراجع في سلم الأولويات، لتفسح المساحة أمام صراع أوسع يدور حول احتواء النفوذ الإيراني المتصاعد وأذرعته العسكرية والسياسية في المنطقة. مع نهاية عام 2006، شرع في إطلاق سلسلة من اللقاءات السياسية جمعت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، بمشاركة وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندوليزا رايس. هدفت هذه اللقاءات إلى تشكيل محور سياسي يعزز التحالف الإقليمي المناهض لإيران، وأفضت إلى عقد مؤتمر في أنابوليس في نوفمبر 2007، كمحاولة أمريكية إعادة إحياء مسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي ضمن رؤية أوسع لمجابهة التحدي الإيراني المتنامي (عياد، 2014، 58).

استندت هذه المبادرة إلى فرضية دعم الضفة الغربية على حساب قطاع غزة، من خلال تحسين الوضع الاقتصادي في الضفة كمحفز لتقليص شعبية حركة حماس بين سكان القطاع، إلى جانب تعزيز شرعية المقاومة الذي تتبناه حماس. وفي الخفاء، بدأت الملفات الإقليمية، وخاصة القضية الإيرانية والوضع في العراق، تُدرج ضمن أجندة التسوية، حتى وإن لم يُعلن ذلك صراحة.

وقد ظهرت محاولات فعلية لربط مسار التسوية الفلسطينية بمسألة الملف النووي الإيراني (عريقات، 2012، 1). ففي أغسطس 2009، طُرحت فكرة ممارسة ضغط دولي لتشديد العقوبات على إيران مقابل تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وهي مبادرة ناقشتها دوائر صنع القرار في واشنطن بجدية. كما سعت تركيا، بدورها، إلى دمج القضيتين الفلسطينية والإيرانية في إطار وساطتها بين إيران والدول الغربية (الخماس، 2010، 75)، في محاولة لإضفاء طابع شمولي على جهود الحل الإقليمي.

ومع أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش قد أبدى في البداية تحفظاً على اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي أولوية مركزية ضمن استراتيجيات بلاده، فإن تصاعد التهديد الإيراني منذ مطلع عام 2007م أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية في أجندة كثير من الدول (اللباد، 2013، 83)، بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل، وحتى بعض الدول العربية المعتدلة، التي بدأت تنظر إلى النفوذ الإيراني على أنه الخطر الأكبر الذي يستوجب المواجهة، متقدماً بذلك على الصراع مع إسرائيل في سلم الأولويات الإقليمية.

النتائج:

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

- 1-يتطلب فهم تأثير العوامل الإقليمية على التسوية الفلسطينية الإسرائيلية اعتماد تحليل متعدد المستويات وفق نظرية الواقعية الجديدة لوالترز، التي تشمل الفرد، الدولة، والنظام الدولي.
 - 2-لا يمكن تحديد تأثير ثابت للعامل الإقليمي على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نتيجة لاختلاف ارتباط الدول العربية وغير العربية بالقضية وتنوع مصالحها.
 - 3-برزت دول إقليمية مثل السعودية وتركيا كلاعبين مستقلين في جهود التسوية، خاصة مع تراجع الدور الأمريكي وتغير ملامح النظام الدولي في المنطقة.
 - 4-يشكل انخراط الدول الإقليمية في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية وسيلة لتعزيز استقلالها ومكانتها القيادية على مستوى الإقليم.
 - 5-بعض المبادرات الإقليمية مثل اتفاق مكة، لم تكن منسقة مع الولايات المتحدة، ما يعكس تحولاً في مراكز التأثير وصناعة القرار.
 - 6-رغم إهمال خريطة الطريق، لا تزال مبادرة السلام العربية تحتفظ بمكانتها كمقترح رسمي جامع يمثل الموقف العربي.
 - 7-لعبت تركيا دور الوسيط العملي في التهدئة بين حماس وإسرائيل، بينما بقي الدور الإيراني بعيداً عن الحلول العملية بسبب موقفها الأيديولوجي من إسرائيل.
 - 8-لا يمكن تنظيم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتسويته دون تدخل ودعم من جهات إقليمية ودولية متنوعة.
- التوصيات:**

1. ينبغي لصنّاع القرار والمحللين تبني إطار تحليلي متعدد المستويات (الفرد، الدولة، النظام الدولي) لفهم تأثير العوامل الإقليمية على التسوية الفلسطينية الإسرائيلية بشكل أعمق وشامل.
2. من المهم إدراك أن التأثير الإقليمي ليس موحدًا أو ثابتًا، بل يتباين بحسب موقع كل دولة من القضية الفلسطينية، ما يستدعي حلولاً مرنة تراعي هذا التنوع.
3. يوصى بإحياء وتفعيل دور الترويكا العربية (السعودية، مصر، الأردن) ضمن إطار أكثر تكاملاً ومؤسسية في دعم جهود التسوية وتقديم مبادرات موحدة مدروسة.
4. رغم تراجع الاهتمام الدولي بها، لا تزال مبادرة السلام العربية تشكل مرجعية مهمة يجب البناء عليها وتحديثها بما يتلاءم مع المستجدات.

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

5. دعم دور الدول التي تسعى لحلول سياسية واقعية في النزاع، كالسعودية والأردن وتركيا، يمكن أن يساهم في تحقيق اختراقات على طريق التسوية.
6. يوصى بتوسيع نطاق الوساطات الإقليمية الفاعلة، كالدور التركي، شريطة أن تكون متوازنة ومرتبطة بآليات دولية واضحة.
7. ينبغي معالجة تصعيد السياسات الفلسطينية الناتج عن تدخلات بعض الفاعلين الإقليميين (مثل إيران وتركيا) بما يحافظ على وحدة التمثيل الفلسطيني واستقلال القرار.
8. توصي الدراسة بضرورة أن تعمل اللجنة الرباعية الدولية بتنسيق فعال مع الفاعلين الإقليميين، لضمان عدم تعارض المسارات وتفاذي التنافس بين المبادرات.
9. يُستحسن التعامل مع القضية الفلسطينية في سياق تسوية أوسع تشمل ملفات إقليمية كالعلاقات الإيرانية - العربية، لضمان استقرار دائم.
10. وأخيراً، توصي الدراسة بأن يعزز الفلسطينيون وحدتهم الداخلية ويحددوا استراتيجيتهم الوطنية بعيداً عن الاستقطاب الإقليمي، ليكونوا طرفاً فاعلاً لا تابعاً في مسار التسوية.

المصادر والمراجع:**التقارير:**

- University of Maryland With Zogby International, (2010), Annual Arab Public Opinion Suruey.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2008)، تقرير حول انتهاكات حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي في قطاع غزة، 1 يناير 2008 إلى 31 ديسمبر 2008م.
- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2011، حالة حقوق الإنسان في العالم.
- سالم، وليد، (د. ت)، ورقة سياسات، مساهمة في تحليل السياسات الفلسطينية التفاوضية المتعلقة بالقدس والآفاق، القدس بين التفاوض الممكن والتسوية المستحيلة، مؤسسة هينرش بل.
- تقرير حول الشرق الأوسط رقم 57، 25 تموز/يوليو 2006م، إسرائيل/فلسطين/لبنان: الخروج من الهاوية.

Internationa Crisis Group Working to Prevent Coplict Worldwide

الكتب الأجنبية:

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

-Emerson. M. & Tocci. N. (2003), The Rubic Cube of the Widder Middle East, Brussels, Center for European Policy Studies.

الصحف:

-صحيفة المشاهد، (2012)، إسرائيل ستعمل بمفردها في حال فشل محادثات الدول الكبرى، 2012/5/29م، عدد (282).

الكتب:

-حامد، قصي، أحمد، (2009)، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

-الخماش، رنا، (2010)، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية 1996-2009م، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط.

-رايتير، إسحاق، (2014)، الحرب والسلام والعلاقات الدولية في الإسلام المعاصر، فتاوى في موضوع السلام مع إسرائيل، القدس، معهد القدس لأبحاث إسرائيل.

-عمار، حسن محمد، (2016)، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على العالم، دمشق، المركز الوطني للمتميزين.

-المخادمي، عبد القادر زريق، (2008)، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

المجلات العربية:

-توتشي، ناتالي، (2010)، أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (182).

-الحروب، خالد، (2006)، إيران أو تغيير موازين القوى الإقليمية، مجلة شؤون عربية، العدد (125).

-شبيب، عبد الحسين، (2006)، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد أحمد نجاد، الموقف من إسرائيل والمحركة نموذجاً، إيران والعرب، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، العدد (15-16).

-عبد الفتاح، بشير، (2010)، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مجلد (45)، العدد (179).

-عبد الفتاح، بشير، (2011)، أمريكا والربيع العربي، مجلة شؤون عربية، عدد (146).

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

- عبد المجيد، منة الله محمود محمد، (2024)، انعكاسات التكوين الثقافي لقادة حزب العدالة والتنمية على أداء السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002م، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، عدد (23).
- اللباد، مصطفى، (2013)، إيران والقضية الفلسطينية، مشاعر التضامن وحسابات المصالح، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (94).
- ملندي، ماهر، (2009)، خارطة الطريق بين النص والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (25)، عدد (2).
- ياسين، أشرف محمد عبد الله، (2010)، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد (26).

المجلات الأجنبية:

- Aras, B. (2009). Turkey and the Palestinian Question. SETA. Foundation for Political Economic and Social Research, No (27).
- Ulgul M, (2017), Continuity or Change in Turkish Foreign Policy? Analyzing the Policy Fluctuations during the Justice and Development Party Era, Journal of Global Analysis, Vol. (7), No. (1).
- 16. Altunısık M., Cuhadar E., (2010), Turkey's search for a third party role in Arab-Israeli conflicts, Mediterranean Politics, Vol. (15), No. (3).

الرسائل العلمية:

- الخفاجي، حيدر عبد الجبار حسوني، (2015)، التنافس السياسي والاقتصادي التركي الإيراني وانعكاساته الإقليمية، رسالة دكتوراه، العراق، جامعة النهرين.
- دغيش، لنا نعيم راغب، (2019)، تطور الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب وموقف الأخير منه 1987-2018م، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
- دلباز، نسيمه منال. وسعيداني، نور الهدى، دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة.
- زهران، صخر يوسف محمد، (2009)، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، النشأة وتطور فكرها السياسي من عام 1408-1424هـ/1987-2007م، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
- الزهرة، الفاطمي، (2009)، الوضعية القانونية للقدس بعد حرب 1948م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1.

تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

- أبو زيد، علاء الدين عزت حمدان، (2019)، التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب 2016-2019م، رسالة ماجستير، القدس، جامعة القدس.
- شكيل، نادية، (2011)، حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة منتوري -قسنطينة.
- صالح، إنزار عبد الله، (2021)، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق لفترة 2002-2020م، رسالة ماجستير، نيقوسيا، جامعة الشرق الأدنى.
- الصمادي، حمزة عبد الحميد محمود، (2008)، تجربة م. ت. ف. السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية، 1964-2006م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
- أبو عبله، فارس أحمد، (2018)، التحول في مسارات السياسات التركية في الشرق الأوسط وأثره على الدور الإقليمي التركي 2011-2017م، رسالة ماجستير، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.
- عريقات، أماني محمد عبد، (2012)، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، القضية الفلسطينية 1979-2011م، رسالة ماجستير، القدس، جامعة القدس.
- الغول، يسرى عبد الرؤوف يوسف، (2011)، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية-الإسرائيلية، رسالة ماجستير، غزة، جامعة الأزهر.
- غنام، أحمد، (2013)، الدور الأمريكي لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حل الدولتين نموذجاً، 1991-2010م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.
- الغول، موسى يوسف، (2011)، تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت.

المؤتمرات:

- جبارين، شعوان، (2012)، الاستراتيجية القانونية الفلسطينية، الاحتياج والأهمية، ضمن كتاب المؤتمر السنوي الأول، القضية الفلسطينية، أريحا، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية.

المواقع الإلكترونية:

- TRIBUNE, (2013), After Israeli apology, Turkey dreams of new tourism boom,
https://tribune.com.pk/story/529120/after-israeli-apology-turkey-dreams-of-new-tourism-boom?utm_source=chatgpt.com

- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، (2017)، حرب العراق،



تأثير العامل الإقليمي للتسوية الفلسطينية الإسرائيلي (2010-2002)

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

-المعرفة، (2007)، مبادرة السلام العربية،

<https://www.marefa.org/>

-المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (2018)، نبض الرأي العام الفلسطيني-الإسرائيلي،
استطلاع مشترك،

<https://www.pcpsr.org/ar/node/732>

-الهزاني، أمل عبد العزيز، (2014)، حصار رام الله وحصار غزة، العربية،

<https://www.alarabiya.net/politics/2014/08/13/>